

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي  
شركة زجاج مجان ش.م.ع.ع

تقرير التدقيق على القوائم المالية

الرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية لشركة زجاج مجان ش.م.ع ("الشركة") ، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، وكل من قائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا ، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير موضحة لاحقاً في تقريرنا ضمن فقرة مسؤولية المدقق حول تدقيق القوائم المالية. نحن مستقلين عن الشركة وفقاً لمتطلبات مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين "دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين" والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في سلطنة عمان ، كما أنها قد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتتوفر أساساً لإبداء رأينا.

امور التدقيق الرئيسية

ان أمور التدقيق الهامة هي الأمور التي ، وفقاً لحكمنا المهني ، لها الإهتمام الأكبر في تدقيقنا للقوائم المالية للسنة الحالية. ان هذه الأمور تم وضعها في الإعتبار في سياق تدقيقنا للبيانات المالية كل ، ولتكوين رأينا حولها ، وليس لغرض إبداء رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

امور التدقيق الرئيسية (تابع)

كيف تناولت عملية التدقيق التي قمنا بها امور التدقيق الرئيسية  
مخصص المخزون بطريق الحركة (ايضاح رقم ٩)

تبلغ قيمة المخزون ومخصص المخزون بطريق الحركة في نهاية فترة التقرير مبلغ ٤,٢٢٤,٣٣٦ ريال عماني و ١٦٦,١٨٤ ريال عماني على التوالي.

• فهم واختبار افتراضات الإدارية بشأن مخصص المخزون البطيء الحركة وتقييم مستقل عن ما إذا كان المخصص الذي تم إنشاؤه في نهاية فترة التقرير كافياً.

لقد اعتبرنا هذا المجال مسألة تدقيق رئيسية بسبب أهمية المبلغ المعنى. علاوة على ذلك ، فإن مخصص المخزون البطيء الحركة ينطوي على أحكام وتقديرات هامة من الإدارية في تحديد القيمة الدفترية للمخزون.

مخصص خسائر الائتمان (ايضاح رقم ١٠)

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ، تمتلك الشركة أرصدة كبيرة من الذمم التجارية المدينة بمبلغ ١,٥٨٩,٠١٩ ريال عماني ومخصص خسائر الائتمان بمبلغ ٣١,٩٤٠ ريال عماني.

• التحقق من البيانات المضمنة لخسارة الائتمان المتوقعة؛

• مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة وتقييم معقولية الافتراضات المستخدمة في إعداد التقديرات.

بالنظر إلى الأهمية المالية للمبلغ المعنى والتقديرات الهامة من الإدارية لمخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ، يعتبر هذا الأمر مسألة تدقيق رئيسية.

الدخل من العمليات (ايضاح رقم ٢٢)

حصلنا على تأكيد عن الإيرادات المسجلة بواسطة:

• اختبار فعالية التشغيل لأنظمة الرقابة المختلفة سواء اليدوية أو التكنولوجية ذات الصلة.

• إجراء اختبارات القطع للإيرادات في بداية ونهاية السنة لضمان تأجيل الإيرادات المستلمة مقدما حتى تفي الشركة بالتزام الأداء.

• تنفيذ الإجراءات التحليلية على الإيرادات لتقييم معقولية الإيرادات المسجلة.

• اختبار عينة من المعاملات من خلال تتبع مستندات نشأة المبيعات إلى المستندات التي يتم عن طريقها إثبات المبيعات في نظام الحسابات.

لقد ركزنا على الإيرادات نظراً لأنها تعتبر واحدة من المجالات المهمة في إستراتيجيتنا الشاملة للتدقيق بسبب أهميتها في سياق القوائم المالية ككل.

تقرير مدقق الحسابات المستقل الى مساهمي  
شركة زجاج مجان ش.م.ع (تابع)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للشركة لسنة ٢٠٢٠

إن المسؤولين عن الحكومة و الإدارة هم المسؤولين عن المعلومات الأخرى . تشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة عن عام ٢٠٢٠ ، ولكن لا تتضمن القوائم المالية و تقرير مراجعي الحسابات عليها. لقد حصلنا على المعلومات الأخرى التي تتضمن تقرير رئيس مجلس الإدارة وتقرير حوكمة الشركة وتقرير مناقشات وتحليلات الإدارة قبل تاريخ تقرير التدقيق الخاص بنا ، ونتوقع الحصول على التقرير السنوي المنشور لعام ٢٠٢٠ بعد تاريخ التقرير المدقق.

إن رأينا في القوائم المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ، ونحن لا نعبر عن أي شكل من أشكال التأكيد أو الاستنتاج في هذا الشأن.

فيما يتعلق بمراجعةنا للقوائم المالية ، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى ، وفي سبيل القيام بذلك ، ننظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تنسق بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعلومات التي حصلنا عليها أثناء أعمال التدقيق ، أو بخلاف ذلك يبدو أنها مادياً تشوبها أخطاء. إذا استندنا ، بناءً على العمل الذي قمنا به بخصوص المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير المدقق ، إلى وجود خطأ جوهري في هذه المعلومات الأخرى ، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن هذه الحقيقة. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

**مسؤوليات الإدارة و المسؤولين عن الحكومة عن القوائم المالية**

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، ومتطلبات الأفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال و المتطلبات ذات الصلة طبقاً لقانون الشركات التجارية بسلطنة عمان، وعن وضع أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لتمكنها من إعداد قوائم مالية خالية من أخطاء جوهيرية سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية ، يكون المسؤولين عن الحكومة هم المسؤولين عن تقييم قدرة الشركة على الإستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية والإفصاح ، عندما ينطبق ذلك ، عن أمور تتعلق بالإستمرارية واستخدام أساس الإستمرارية المحاسبي ما لم ينوي مجلس الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف أعمالها أو لا يوجد بديل واقعياً غير ذلك.

إن المسؤولين عن الحكومة هم المسؤولين على الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية.

## مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية كل خالية من الأخطاء الجوهرية ، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ ، وإصدار تقريرنا والذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عال من التأكيد ، ولكنه ليس ضمانة بأن التدقيق الذي تم القيام به وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سيكتشف دائماً أي خطأ جوهري ، إن وجد. إن الأخطاء يمكن أن تنشأ من الإحتيال أو الخطأ ، وتعتبر جوهريّة إذا كانت ، بشكل فردي أو إجمالي ، ممكّن أن تؤثّر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية.

كمجزء من عملية التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق ، نقوم بمارسة الأحكام المهنية والمحافظة على تطبيق مبدأ الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة إلى:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواءً كانت ناشئة عن إحتيال أو خطأ ، وكذلك تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مستجيبة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم اكتشاف الأخطاء الجوهرية الناتجة عن إحتيال أعلى من الخطير الناتج عن الخطأ، حيث أن الإحتيال قد يشتمل على التواطؤ ، التزوير ، الحذف المتعمد ، سوء التمثيل أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق لغايات تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات العلاقة المعدة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول ملائمة استخدام الإدارة لأساس الإستمرارية المحاسبية ، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير شكاً جوهرياً حول قدرة الشركة على الإستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا عدم وجود تيقن جوهري، فإننا مطالبون أن نلفت الانتباه في تقرير تدقيقنا إلى الإيضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية ، وإذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير ملائم ، فسنقوم بتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا تعتمد على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير تدقيقنا. ومع ذلك، فإنه من الممكن أن تتسبب أحداث أو ظروف مستقبلية في توقف الشركة عن الإستمرار كمنشأة مستمرة.
- تقييم العرض العام والشكل والمحتوى للقوائم المالية بما فيها الإفصاحات وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث بشكل يحقق العرض العادل.

لقد تواصلنا مع المسؤولين عن الحكومة بخصوص الأمور التي تمثل ، ضمن أمور أخرى ، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق الهامة ، بما في ذلك أية نقاط ضعف هامة في الرقابة الداخلية التي تم تحديدها خلال تدقيقنا.

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي  
شركة زجاج مجان ش.م.ع (تابع)

مسؤولية مدقق الحسابات عن تدقيق القوائم المالية (تابع)

لقد زودنا أيضاً المسؤولين عن الحكومة بتصریح حول إلتزامنا بمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالإستقلالية ، وإبلاغهم عن جميع العلاقات والأمور الأخرى التي من الممكن أن تؤثر على استقلاليتنا وكذلك الإجراءات الوقائية إن وجدت.

ومن ضمن الأمور التي يتم إبلاغها للمسؤولين عن الحكومة ، نقوم بتحديد أمور التدقيق ذات الأهمية القصوى في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية ، وهي وبالتالي أمور التدقيق الرئيسية. نحن نوضح هذه الأمور في تقرير مدقق الحسابات الخاص بنا ما لم يحظر القانون أو اللائحة الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو عندما نقرر ، في ظروف نادرة للغاية ، أنه لا ينبغي أن يتم الإفصاح عن أمر معين في تقريرنا لأن العواقب السلبية لقيام بذلك من المتوقع أن تتفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

**المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى**

بالإضافة إلى ذلك ، فنحن نقر أيضاً بأن القوائم المالية قد أعدت بشكل صحيح ، من كافة النواحي الجوهرية ، وفقاً للمتطلبات ذات الصلة والواردة في قانون الشركات التجارية لسلطنة عمان ، وكذلك متطلبات الإفصاح الخاصة بشركات المساهمة العامة والصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال.



كرو ماك والغزالى ش.م.م

دايفيس كالوكاران  
الشريك المدير

المكان : مسقط

التاريخ : ٢٣ فبراير ٢٠٢١